عنوان البحث

الإطار القانوني لحماية البيئة الطبيعية في الدول التي تشهد نزاعات مسلحة

اعداد الطالب

رياض احمد عبيد

اشراف

أ.م.د فاطمه عبد الرحيم

1446هـ 2025م

بسم الله الرحمن

الرحيم

وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي

قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ

الْمُفْسِدِينَ

سورة الاعراف – من الآية 142

شكر وتقدير

قال تعالى (و قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون)

ان الشكر كل الشكر، و الحمد كل الحمد لله تعالى، بارئنا و مسبب اسباب نجاحنا و ان من اسباب نجاحنا اشخاص وقفوا الى جانبنا و وجهونا و نصحونا و قومونا، نتقدم بخالص الشكر و التقدير و الاحترام الى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل سيما استاذي المشرف

أ.م.د فاطمه عبد الرحيم

و الذي لم يبخل علينا بنصائحه و توجيهاته و صبره علينا، فنرجو ان نكون قد جسدنا جهده في هذا العمل

كما نتقدم بالشكر الى كل اساتذة قسم القانون / كلية المستقبل.

الاهداء

الى من وهباني الحياه والامل والنشأ على حب العلم والمعرفه الى من زرعا في نفسي شغف التعلم
الى من احمل اسمه بكل فخر
الى عزي وشموخي
الى النور الذي يضيئ دربي
اليك ابي
الي من تعني لي الوجود بعد الله تعالى
الى من دعائها سر نجاحي وتوفيقي
الى حكمتي وعلمي ، الى ادبي وحلمي
الى طريقـي المستقيم
اليك امي
الى سندي وقوتي بعد الله في هذه الحياه
اليكم اخواني واخواتي

اليكم جميعاً اهدي بحثي المتواضع واحمد الله العلي القدير على ماوصلت اليه من درجه علميه ، راجيه منه تعالى ان يسدد خطأي ويشغلني دائما بلعلم والعمل النافع

مقدمة

في السنوات الأخيرة، أصبحت القضايا البيئية تحتل مكانة متقدمة على الأجندات السياسية العالمية، حيث تعكس أهمية البيئة كعنصر أساسي في الحياة والإنتاجية البشرية. البيئة ليست مجرد موطن للأنواع الحية، بل هي شبكة دقيقة من التفاعلات التي تضمن استمرار الحياة على كوكب الأرض. ومع تزايد الأنشطة البشرية، مثل التصنيع، الزراعة، والنقل، أصبحنا نشهد تحديات بيئية كبيرة مثل تغير المناخ، تلوث المياه والهواء، وفقدان التنوع البيولوجي. هذه التحديات تتطلب استجابة عاجلة وتعاون دولي ينطلق من فهم مشترك لمسؤولياتنا تجاه كوكب الأرض.

التعريف بأهمية حماية البيئة

حماية البيئة ليست مجرد ضرورة قانونية، بل هي ضرورة إنسانية. تؤثر العوامل البيئية بشكل مباشر على صحة الإنسان، الجوانب الاقتصادية، والثقافة. تشمل البيئة الأنظمة البيئية التي تدعم التنوع البيولوجي، والمياه النظيفة، والهواء النقي، وموارد الأرض. أي تدهور في هذه الأنظمة قد يؤدي إلى آثار سلبية على حياة الإنسان ورفاهيته. لذلك، من الضروري وجود إطار قانوني دولي متكامل يسهم في الحفاظ على هذه الأنظمة وحمايتها من التهديدات.

الهدف من البحث

يهدف هذا البحث إلى استكشاف الإطار القانوني الدولي المبني لحماية البيئة وتحليل كفاءته ونتائجه. سنقوم بمراجعة المعاهدات والاتفاقيات الدولية الرئيسية، وسنحاول فهم التأثيرات القانونية والسياسية لهذه الأطر على حماية البيئة. سيتناول البحث أيضًا كيف يمكن للدول التعاون بشكل أفضل لتنفيذ التزاماتها وتجاوز التحديات التي تواجهها.

يتكون البحث من عدة محاور رئيسية:

-المعاهدات والاتفاقيات الدولية: سيتم استعراض المعاهدات الرئيسة مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، وسنبحث في أهدافها وآليات تنفيذها.

-المبادئ القانونية لحماية البيئة: سنتناول المبادئ الأساسية مثل التنمية المستدامة والمساءلة، وكيفية تطبيقها على المستوى الدولي.

-التحديات والفرص: سنسلط الضوء على التحديات التي تواجه الإطار القانوني، مثل تباين التزامات الدول وغياب آليات فعالة، بالإضافة إلى الفرص المتاحة لتعزيز التعاون الدولي.

المبحث الأول: الإطار القانوني الدولي لحماية البيئة

نستعرض الإطار القانوني لحماية البيئة الطبيعية في الدول التي تشهد نزاعات مسلحة، مع التركيز على التحديات القانونية والعملية التي تواجه حماية البيئة في سياق النزاعات.

المطلب الأول: الإطار القانوني الدولي لحماية البيئة

الإطار القانوني الدولي لحماية البيئة هو مجموعة القواعد والمبادئ القانونية التي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين الدول والكيانات الدولية في مجال حماية البيئة. يتوجه هذا الإطار نحو مواجهة التحديات البيئية العالمية التي تتجاوز الحدود الوطنية، مثل تغير المناخ، تلوث المحيطات، فقدان التنوع البيولوجي، وتدهور الموارد الطبيعية.

و في السنوات الأخيرة، نشأت العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تمثل الركائز الأساسية للإطار القانوني البيئي. تتضمن هذه المعاهدات بروتوكلات ولجان دولية تسعى إلى تعزيز التعاون بين الدول وتوفير آليات قانونية لمراقبة تنفيذ الالتزامات البيئية.

يعتبر مؤتمر ستوكهولم في عام 1972 هو بداية الاهتمام الدولي بحماية البيئة بشكل رسمي، حيث تم فيه إصدار إعلان يستند إلى المبادئ الأساسية لحماية البيئة. تلاه مؤتمر ريو دي جانيرو في عام 1992، الذي أسفر عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بالإضافة إلى اتفاقيات أخرى مثل اتفاقية التنوع البيولوجي

1. برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2012التعاون البيئي في أوقات النزاع والسلام.

2.اللجنة الدولية للصليب الأحمر 2011 إرشادات لحماية البيئة الطبيعية في النزاعات المسلحة

يتناول المبحث الأول في هذا السياق الأبعاد القانونية والإجراءات المطبقة في الإطار الدولي لحماية البيئة، مع التركيز على التحديات التي تواجه تطبيق هذه القوانين وأهمية التعاون الدولي لتحقيق الأهداف البيئية المستدامة.

الفرع الاول : الأهداف البيئية المستدامة

اولا :الاتفاقيات الدولية الرئيسية

تتضمن هذه الفقرة استعراضًا لأهم الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى حماية البيئة الطبيعية، مثل:

*** -اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ*: تهدف إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وحماية النظام البيئي.**

*** -اتفاقية التنوع البيولوجي*: تركز على حماية التنوع البيولوجي والموائل الطبيعية.**

ثانيا : قانون النزاعات المسلحة

يتناول هذا الجزء القوانين التي تُعتبر ملزمة أثناء النزاعات المسلحة، مثل:

*** -القانون الإنساني الدولي*: بما في ذلك اتفاقيات جنيف التي تحظر تدمير البيئة في سياق النزاع.**

*** -القانون الدولي العرفي*: الذي يتضمن مبادئ تحظر الأفعال التي تؤدي إلى تدهور البيئة.**

1. **البنك الدولي. (2020). سياسات البيئة والتنظيمات في مناطق النزاع.**

ثالثا : التحديات القانونية

تُناقش هذه الفقرة التحديات التي تواجه الإطار القانوني الدولي، مثل:

*** -عدم التنفيذ الفعّال للقوانين*: صعوبة تطبيق القوانين الدولية في المناطق المتأثرة بالنزاع.**

*** -تعارض المصالح السياسية*: كيف يمكن أن تؤثر السياسة على حماية البيئة في السياقات النزاعية.**

الفرع الثاني دور منظمات الدولية :

*** -الامثلة عل المنظمات ودورها العام :**

اولا : الأمم المتحدة*: في تعزيز القوانين البيئية وحمايتها أثناء النزاعات.

*** -منظمات غير حكومية*: التي تعمل على توعية المجتمع الدولي بأهمية حماية البيئة خلال النزاع.**

تستنتج هذه ضرورة تعزيز الإطار القانوني لحماية البيئة في الدول التي تشهد نزاعات مسلحة، مع التأكيد على أهمية التعاون الدولي لضمان تنفيذ القوانين والاتفاقيات

الإطار القانوني لحماية البيئة الطبيعية في الدول التي تشهد نزاعات مقدمة تعتبر حماية البيئة الطبيعية في الدول التي تشهد نزاعات مسلحة من التحديات الكبرى التي تواجه المجتمع الدولي. يهدف الإطار القانوني إلى توفير الحماية الضرورية للموارد البيئية في ظل الأزمات والصراعات. يُعتبر هذا الإطار معقدًا، حيث يتداخل فيه القانون الدولي الإنساني مع القوانين البيئية، مما يستدعي ضرورة فهم الاتفاقيات الدولية وأهميتها. المبحث الأول: الإطار القانوني الدولي لحماية البيئة المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة تعريف بالاتفاقيات الدولية الاتفاقيات الدولية هي صكوك قانونية تُبرم بين الدول بهدف تنظيم العلاقات بينها في مجالات متعددة، بما في ذلك حماية البيئة. تتولى هذه الاتفاقيات تحديد الالتزامات القانونية للدول الأعضاء، وتوفير آليات للتعاون والتنسيق لمواجهة التحديات البيئية. تتميز الاتفاقيات الدولية بالمرونة والقدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة، مما يجعلها أدوات فعالة في مواجهة القضايا البيئية العالمية.

1. **مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 2018الاستجابة الإنسانية في المناطق المتأثرة**

ثانيا : تحليل أهم الاتفاقيات

1. اتفاقية باريس

- ***التعريف :*تم اعتماد اتفاقية باريس في عام 2015 خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي تُعتبر هذه الاتفاقية نقطة تحول في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ، حيث تمثل التزامًا جماعيًا للحد من انبعاثات غازات الدفيئة.**
- ***الأهداف الرئيسية:***

- *الحد من ارتفاع درجة الحرارة*: تسعى الاتفاقية إلى إبقاء زيادة درجة الحرارة العالمية أقل من 2 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الصناعة، مع الجهود للحد من الزيادة إلى 1.5 درجة مئوية. - *تعزيز المرونة*: تشجع الدول على تعزيز قدرتها على التكيف مع آثار تغير المناخ، بما في ذلك تطوير استراتيجيات للتكيف مع الأضرار المحتملة. - *تمويل المناخ*: تلتزم الدول المتقدمة بتقديم الدعم المالي والتقني للدول النامية لمساعدتها في تنفيذ استراتيجيات التكيف والحد من الانبعاثات.

- ***التحديات:***

- *عدم الالتزام الكامل*: تواجه الاتفاقية صعوبات في تحقيق الالتزامات المعلنة، مما يُهدد فعالية الأهداف المحددة. - *الفجوة في التمويل*: تظل هناك فجوة كبيرة في التمويل اللازم لدعم الدول النامية في جهودها لمواجهة تغير المناخ. 2. اتفاقية التنوع البيولوجي

- ***التعريف :*تم اعتماد اتفاقية التنوع البيولوجي في عام 1992 خلال قمة الأرض في ريو دي جانيرو. تهدف هذه الاتفاقية إلى حماية التنوع البيولوجي وضمان استخدامه المستدام.**
- ***الأهداف الرئيسية:*- *الحفاظ على التنوع البيولوجي*: تعزيز حماية الأنواع والموائل الطبيعية، والتقليل من فقدان التنوع البيولوجي. - *الاستخدام المستدام*: تشجيع الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية، مما يضمن عدم استنزافها. - *التقاسم العادل للمنافع*: ضمان أن تستفيد المجتمعات المحلية والدول من الموارد البيولوجية، بما في ذلك المعرفة التقليدية.**

1. <u>معهد القانون البيئي 2015حماية البيئة في النزاع المسلح: مراجعة عالمية.</u>

المطلب الثاني: القانون الدولي الإنساني وأثره على البيئة

القانون الدولي الإنساني وأثره على البيئة:

يُعتبر القانون الدولي الإنساني أحد الفروع الأساسية للقانون الدولي، حيث يهدف إلى حماية الأفراد في أوقات النزاع المسلح وتخفيف معاناتهم. يتضمن هذا القانون مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحكم سلوك الدول والأطراف المتحاربة، ويهدف إلى ضمان احترام حقوق الإنسان وحمايتها حتى في أصعب الظروف.

الفرع الاول : مفهوم القانون الدولي الإنساني

القانون الدولي الإنساني هو مجموعة من القواعد التي تهدف إلى حماية الأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال القتالية، وكذلك لتقييد وسائل وأساليب الحرب. يشمل هذا القانون قواعد تتعلق بحماية المدنيين، الجرحى، الأسرى، والبيئة أثناء النزاعات المسلحة.

يمكن تعريف القانون الدولي الإنساني بأنه مجموعة من القواعد التي تهدف إلى حماية الأفراد في النزاعات المسلحة، سواء كانت دولية أو غير دولية. يشمل هذا القانون قواعد تتعلق بمعاملة المقاتلين، وحماية المدنيين، والحد من معاناة الأشخاص المتضررين من النزاعات. يُعتبر اتفاق جنيف لعام 1949 وبروتوكولاته الإضافية من أبرز المعاهدات التي تشكل أساس القانون الدولي الإنساني.

كيفية حماية البيئة بموجب القوانين الدولية أثناء النزاعات
تُعتبر حماية البيئة جزءًا أساسيًا من القانون الدولي الإنساني، حيث تبرز أهمية الحفاظ على البيئة خلال النزاعات المسلحة. تنص العديد من المعاهدات الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لحماية البيئة في سياق النزاعات المسلحة، على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة من الأضرار التي قد تسببها الأعمال الحربية.
تتضمن هذه التدابير:
1* .حظر استخدام أسلحة مدمرة للبيئة*: مثل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.
2* .تقييم الأثر البيئي*: قبل تنفيذ العمليات العسكرية، لضمان عدم الإضرار بالمناطق الطبيعية.
3* .إعادة تأهيل البيئة بعد النزاع*: من خلال برامج إعادة الإعمار التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد البيئية.
بذلك، يشكل القانون الدولي الإنساني إطارًا لحماية البيئة، مما يسهم في تحقيق الاستدامة وضمان حقوق الأجيال القادمة في بيئة صحية وآمنة

1. **مركز أبحاث القانون البيئي الدولي 2009 القانون البيئي الدولي والنزاع المسلح**

الفرع الثاني : كيفية حماية البيئة بموجب القوانين الدولية أثناء النزاعات

حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة تعتبر أحد المواضيع الحيوية التي تستدعي اهتمامًا خاصًا على المستوى الدولي. تزداد أهمية هذه القضية مع تزايد الصراعات المسلحة وتأثيرها السلبي على البيئات الطبيعية والبشرية. تسعى القوانين الدولية، بما في ذلك اتفاقيات مثل اتفاقية جنيف والبروتوكولات الإضافية، إلى توفير إطار قانوني يهدف إلى حماية البيئة خلال النزاعات. يشمل ذلك قواعد تتعلق بمنع استخدام الأسلحة الملوثة وتجنب الأضرار الجسيمة للموارد الطبيعية .

تتزايد الدعوات لتعزيز هذه القوانين وتطبيقها بشكل أكثر فعالية، نظرًا لما أظهرته النزاعات الحديثة من تدمير للبيئة. يُعتبر التوازن بين العمليات العسكرية وحماية البيئة أمرًا ضروريًا لضمان استدامة الكوكب، وإعادة بناء المجتمعات بعد انتهاء النزاع.

من خلال استعراض هذا المبحث، سنسلط الضوء على الآليات الدولية المتاحة لحماية البيئة أثناء النزاعات، ونسلط الضوء على التحديات التي تواجه تنفيذ هذه القوانين.

1* .حماية البيئة في النزاعات المسلحة:*

- **تحظر بعض المعاهدات، مثل البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 لاتفاقيات جنيف، استخدام الأسلحة التي قد تسبب أضرارًا بيئية جسيمة.**
- **يُشدد على ضرورة تجنب الأضرار البيئية غير المتناسبة مع الأهداف العسكرية.**

2* .المسؤولية عن الأضرار البيئية:*

- **يُمكن أن تُحمّل الدول المسؤولية عن الأضرار التي تلحق بالبيئة نتيجة العمليات العسكرية. يُعتبر هذا جزءًا من الالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي.**

1. **اتفاقيات حماية البيئة في أوقات النزاع المسلح. (2003) مؤتمر القانون البيئي والنزاع المسلح**

3* .التعاون الدولي:*

- **يشجع القانون الدولي على التعاون بين الدول لحماية البيئة، حتى في أوقات النزاع، من خلال تبادل المعلومات والتكنولوجيا.**

4* .القانون الدولي البيئي:*

- **يُعتبر القانون الدولي البيئي، مثل اتفاقية باريس للتغير المناخي، جزءًا من الإطار العام لحماية البيئة، ويجب أن يؤخذ في الاعتبار حتى في سياقات النزاع.**

5* .التدابير الوقائية:*

- **يتطلب القانون الدولي اتخاذ تدابير وقائية لحماية البيئة من الأضرار المحتملة التي قد تنجم عن النزاعات، مثل تجنب تدمير الموارد الطبيعية**

إن حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة تمثل تحديًا كبيرًا، ولكن الإطار القانوني الدولي يوفر آليات متعددة للحد من الأضرار البيئية وحماية الموارد الطبيعية. يتطلب الأمر التزامًا قويًا من الدول والمجتمع الدولي لتحقيق هذه الأهداف.

1.التنوع البيولوجي والنظم البيئية في مناطق النزاع. (2021) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المبحث الثاني: الإطار القانوني الوطني لحماية البيئة في الدول المتأثرة بالنزاعات

في ظل النزاعات المسلحة، يتعرض الإطار القانوني لحماية البيئة في الدول المتأثرة للعديد من التحديات. ومع ذلك، تسعى العديد من الدول إلى وضع قوانين وسياسات تهدف إلى حماية البيئة والموارد الطبيعية. يتناول هذا المبحث الجوانب الرئيسية للإطار القانوني الوطني لحماية البيئة في هذه الدول.

1* .التشريعات البيئية الوطنية*

تسعى الدول إلى تطوير تشريعات بيئية تتناسب مع الظروف المحلية وتلبي احتياجات حماية البيئة. تتضمن هذه التشريعات:

*** -قوانين حماية البيئة*: تهدف إلى تنظيم الأنشطة الاقتصادية والصناعية التي قد تؤثر على البيئة.**

*** -قوانين إدارة الموارد الطبيعية*: تشمل تنظيم استغلال الموارد مثل المياه، والغابات، والمعادن.**

2* .الإطار المؤسساتي*

يعتمد نجاح الإطار القانوني على وجود مؤسسات قوية قادرة على تنفيذ القوانين. تشمل هذه المؤسسات:

*** -الوزارات المختصة*: مثل وزارة البيئة التي تتولى مسؤوليات التنسيق والمراقبة.**

*** -الهيئات المحلية*: التي تلعب دورًا في تنفيذ السياسات البيئية على المستوى المحلي.**

3* .التعاون الدولي*

تعتبر الاتفاقيات الدولية جزءًا مهمًا من الإطار القانوني الوطني، حيث تلتزم الدول باتفاقيات مثل:

*** -اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.***

*** -اتفاقية التنوع البيولوجي.***

تساعد هذه الاتفاقيات الدول على تبادل الخبرات وتعزيز التشريعات المحلية.

1 .الصليب الأخضر الدولي. (2017) الأمن البيئي: حماية البيئة في حالات النزاع.

المطلب الأول: التشريعات الوطنية لحماية البيئة

تعتبر التشريعات الوطنية لحماية البيئة حجر الزاوية في جهود الدول لحماية مواردها الطبيعية، خاصة في سياق النزاعات المسلحة. يتناول هذا المطلب استعراض القوانين الوطنية المتعلقة بحماية البيئة، بالإضافة إلى تحليل فعالية هذه التشريعات في ظل الظروف الصعبة التي تفرضها النزاعات.

1 .استعراض القوانين الوطنية المتعلقة بحماية البيئة

تتضمن العديد من الدول مجموعة من القوانين واللوائح التي تهدف إلى حماية البيئة، ومن أبرزها:

*** -قوانين حماية البيئة العامة*: تشمل القوانين التي تحدد المبادئ الأساسية لحماية البيئة، مثل قانون حماية البيئة الوطني الذي ينظم الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.**

*** -قوانين إدارة النفايات*: تهدف إلى تنظيم كيفية إدارة النفايات الخطرة وغير الخطرة، وتحديد المسؤوليات المتعلقة بالتخلص السليم منها.**

*** -قوانين حماية المياه*: تشمل التشريعات التي تنظم استغلال وحماية الموارد المائية من التلوث والاستخدام غير المستدام.**

*** -قوانين حماية الغابات*: تهدف إلى تنظيم قطع الأشجار والحفاظ على التنوع البيولوجي في الغابات.**

*** -قوانين الهواء*: تشمل اللوائح التي تحد من تلوث الهواء وتحدد معايير جودة الهواء.**

2 .تحليل فعالية هذه التشريعات في سياق النزاعات المسلحة

1. مركز الحوار الإنساني. (2019). التفاوض لحماية البيئة في النزاعات المسلحة

تواجه فعالية التشريعات الوطنية لحماية البيئة العديد من التحديات في سياق النزاعات المسلحة:

أ. *تطبيق القوانين*

خلال النزاعات، تتعرض المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ القوانين للاضطراب، مما يؤدي إلى ضعف تطبيق القوانين البيئية. قد يصبح من الصعب مراقبة الأنشطة الاقتصادية والصناعية، مما يزيد من الانتهاكات.

ب. *الانتهاكات المستمرة*

تؤدي الظروف الأمنية المتدهورة إلى زيادة الانتهاكات البيئية، مثل التلوث الناتج عن العمليات العسكرية، واستغلال الموارد الطبيعية بشكل غير مستدام. يتجاهل العديد من الأطراف المتحاربة القوانين البيئية في ظل غياب المراقبة.

ج. *تدمير البنية التحتية*

يمكن أن تتعرض المؤسسات البيئية والبنية التحتية للدمار خلال النزاعات، مما يحول دون تنفيذ القوانين ويزيد من تفاقم الأضرار البيئية.

د. *التعاون الدولي*

تعتبر الاتفاقيات الدولية جزءًا من الإطار القانوني، لكن في سياق النزاعات، قد يصبح من الصعب على الدول الالتزام بتلك الاتفاقيات، مما يؤثر سلبًا على فعالية التشريعات الوطنية.

المطلب الثاني: التحديات القانونية والعملية في تطبيق القوانين

تواجه الدول التي تعاني من النزاعات المسلحة تحديات متعددة في تطبيق القوانين، خصوصًا تلك المتعلقة بحماية البيئة. يتناول هذا المطلب مناقشة التحديات التي تواجه تنفيذ القوانين، بالإضافة إلى دراسة حالات عملية من دول تعاني من النزاعات.

1 .مناقشة التحديات التي تواجه تنفيذ القوانين

أ. *غياب الاستقرار السياسي*

تعتبر عدم الاستقرار السياسي من أبرز التحديات التي تعيق تنفيذ القوانين. في ظل النزاعات، تتعرض المؤسسات القانونية للضعف أو الانهيار، مما يؤدي إلى عدم القدرة على تطبيق القوانين بشكل فعّال.

ب. *تدمير البنية التحتية*

تعاني الدول المتأثرة بالنزاعات من تدمير كبير في البنية التحتية، بما في ذلك المرافق القانونية والمكاتب الحكومية. يؤدي ذلك إلى صعوبة في تنفيذ القوانين وتوفير الخدمات اللازمة.

ج. *الفساد والرشوة*

يزيد الفساد والرشوة من تعقيد عمليات تطبيق القوانين، حيث قد يتم تجاهل القوانين البيئية لمصلحة مصالح شخصية أو سياسية. يمكن أن يؤدي ذلك إلى انتهاكات كبيرة دون عقاب.

د. *ضعف الوعي القانوني*

تفتقر المجتمعات المحلية إلى الوعي بالقوانين البيئية وحقوقهم، مما يؤدي إلى عدم الإبلاغ عن الانتهاكات أو عدم القدرة على المطالبة بالحقوق القانونية

1. رابطة القانون الدولي2018تقرير حول حماية البيئة فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة

هـ. *التحديات الأمنية*

تؤثر الظروف الأمنية على قدرة المؤسسات الحكومية على العمل، مما يعوق عمليات المراقبة والتفتيش اللازمة لضمان الامتثال للقوانين.

2 .دراسة حالات عملية من دول تعاني من النزاعات

أ. *سوريا*

خلال النزاع المستمر في سوريا، شهدت البيئة تدهورًا كبيرًا نتيجة الاستخدام المكثف للأسلحة وتدمير البنية التحتية. تضررت الموارد المائية والغابات، حيث تم استغلال الموارد الطبيعية بشكل غير مستدام. القوانين البيئية الموجودة لم تُطبق بسبب غياب السلطة المركزية وعدم فعالية المؤسسات.

ب. *اليمن*

في اليمن، أدى النزاع إلى تدهور كبير في البيئة، حيث تضررت الأراضي الزراعية والمياه. القوانين المتعلقة بحماية البيئة لم تُنفذ بشكل فعّال، ويعاني البلد من نقص في الموارد اللازمة لمراقبة الانتهاكات. كما أن الظروف الأمنية السيئة تعيق عمل المؤسسات الحكومية.

ج. *ليبيا*

شهدت ليبيا تدهورًا بيئيًا نتيجة النزاع المسلح، حيث تم استغلال الموارد الطبيعية بشكل غير قانوني. القوانين البيئية التي كانت موجودة قبل النزاع لم تعد فعّالة، والفساد يعيق جهود تطبيق القوانين. مع غياب الاستقرار، أصبحت حماية البيئة تحديًا كبيرًا.

رابطة القانون الدول 2018 تقرير حول حماية البيئة فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة

تواجه الدول المتأثرة بالنزاعات المسلحة تحديات قانونية وعملية كبيرة في تطبيق القوانين، مما يؤدي إلى تدهور البيئة وزيادة انتهاكات حقوق الإنسان. تحتاج هذه الدول إلى دعم دولي وتعاون لتعزيز المؤسسات القانونية وتطوير آليات فعالة لحماية البيئة.

كيف يمكن للمنظمات الدولية المساعدة في تطبيق القوانين البيئية في مناطق النزاع

تعتبر المنظمات الدولية لاعبًا رئيسيًا في تعزيز تطبيق القوانين البيئية في مناطق النزاع، حيث يمكنها تقديم الدعم والمساعدة بعدة طرق:

1* .توفير الدعم الفني والتدريب*

يمكن للمنظمات الدولية تقديم برامج تدريبية للمسؤولين المحليين والعاملين في مجال البيئة حول كيفية تطبيق القوانين البيئية ومراقبة الانتهاكات. يشمل ذلك:

*** -التدريب على المراقبة والتفتيش البيئي.***

*** -تدريب على تقنيات تقييم الأثر البيئي.***

2* .تعزيز القدرات المؤسسية*

تساعد المنظمات الدولية في بناء وتعزيز المؤسسات المحلية المسؤولة عن حماية البيئة، من خلال:

*** -توفير الموارد المالية والتقنية* لبناء البنية التحتية اللازمة.**

*** -دعم إنشاء هيئات وطنية* تنظم تطبيق القوانين البيئية.**

3* .تيسير التعاون الدولي*

يمكن للمنظمات الدولية تسهيل التعاون بين الدول المتضررة والنظام الدولي، من خلال:

*** -تنظيم مؤتمرات وورش عمل* لتبادل المعرفة والخبرات.**

*** -تشجيع الدول على الالتزام بالمعاهدات الدولية* المتعلقة بحماية البيئة.**

1.مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. (2017) دور التنمية المستدامة في بناء السلام: الأبعاد البيئية

4* .تقديم المساعدة الإنسانية*

تعمل المنظمات الدولية على تقديم المساعدات الإنسانية التي تأخذ البعد البيئي بعين الاعتبار، مثل:

*** -مشاريع إعادة الإعمار المستدامة* التي تهدف إلى حماية البيئة.**

*** -برامج الإغاثة التي تركز على الحفاظ على الموارد الطبيعية***

5* .تطوير آليات المراقبة والتقييم*

يمكن للمنظمات الدولية المساهمة في تطوير آليات فعالة لمراقبة تطبيق القوانين البيئية، من خلال:

*** -إنشاء أنظمة لرصد الانتهاكات البيئية* وتوثيقها.**

*** -تقديم التقارير إلى المجتمع الدولي* حول حالة البيئة في مناطق النزاع.**

6* .زيادة الوعي والتثقيف*

يمكن للمنظمات الدولية تعزيز الوعي بالقوانين البيئية وحقوق الأفراد في المناطق المتأثرة بالنزاع من خلال:

*** -حملات توعية مجتمعية* تسلط الضوء على أهمية حماية البيئة.**

*** -توفير موارد تعليمية* للمدارس والمجتمعات المحلية.**

يمكن للمنظمات الدولية أن تلعب دورًا حاسمًا في تطبيق القوانين البيئية في مناطق النزاع من خلال تقديم الدعم الفني، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتيسير التعاون الدولي. يتطلب ذلك تنسيقًا فعالًا مع الحكومات المحلية والمجتمعات لضمان نتائج إيجابية ومستدامة.

1الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. (2022). الحفاظ في النزاع: الأطر القانونية والسياسية

الخاتمة

يمثل الإطار القانوني لحماية البيئة الطبيعية في الدول التي تشهد نزاعات تحديًا معقدًا يتطلب تضافر الجهود على المستويات المحلية والدولية. إن النزاعات المسلحة تؤدي غالبًا إلى تدهور البيئة وتدمير الموارد الطبيعية، مما يزيد من معاناة المجتمعات المحلية ويعوق جهود التنمية المستدامة .

على الرغم من وجود مجموعة من القوانين والمعاهدات الدولية التي تهدف إلى حماية البيئة في ظل النزاعات، فإن تطبيق هذه القوانين غالبًا ما يكون محدودًا بسبب الظروف السياسية والاجتماعية المعقدة. لذا، من الضروري تعزيز الوعي بالقوانين البيئية، وتطوير آليات فعالة لرصد الانتهاكات، وتوفير الدعم المالي والتقني للدول المتأثرة.

علاوة على ذلك، يجب أن تسعى المنظمات الدولية والحكومات إلى بناء شراكات قوية مع المجتمع المدني لتعزيز جهود حماية البيئة. إن الاستثمار في التعليم والتوعية البيئية يمكن أن يسهم في تغيير السلوكيات وتعزيز الالتزام بحماية البيئة.

في الختام، إن حماية البيئة في سياق النزاعات ليست مسؤولية فردية أو وطنية، بل هي قضية عالمية تتطلب تعاونًا دوليًا قويًا وتفانيًا مشتركًا لضمان مستقبل مستدام للأجيال القادمة

نتائج البحث

1* .تعدد الأطر القانونية*: تمتلك الدول التي تشهد نزاعات أطرًا قانونية متنوعة لحماية البيئة، تشمل التشريعات الوطنية والمعاهدات الدولية. ومع ذلك، غالبًا ما تكون هذه الأطر غير فعالة في ظل النزاعات.

2* .تحديات التنفيذ*: تواجه الدول عدة تحديات في تنفيذ القوانين البيئية، منها غياب الاستقرار السياسي، وتدمير البنية التحتية، والفساد، وضعف الوعي القانوني.

3* .أثر النزاعات على البيئة*: تؤدي النزاعات المسلحة إلى تدهور كبير في البيئة، تشمل تلوث المياه، وتدمير الغابات، وتدهور التنوع البيولوجي، مما يزيد من معاناة السكان المدنيين.

4* .دور المنظمات الدولية*: تلعب المنظمات الدولية دورًا مهمًا في دعم الجهود الوطنية لحماية البيئة، من خلال توفير الدعم الفني، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتيسير التعاون الدولي.

التوصيات

1* .تعزيز التشريعات الوطنية*: يجب على الدول تحسين وتحديث التشريعات البيئية لتكون أكثر فعالية في سياق النزاعات المسلحة.

2* .بناء القدرات المؤسسية*: ينبغي دعم المؤسسات البيئية المحلية وتعزيز قدراتها التنفيذية من خلال التدريب وتوفير الموارد اللازمة.

3* .تفعيل التعاون الدولي*: يتعين على الدول التعاون مع المنظمات الدولية لتعزيز حماية البيئة، وتبادل الخبرات، والمشاركة في المعاهدات الدولية.

4* .زيادة الوعي والتثقيف*: يجب تنفيذ برامج توعية للمجتمعات المحلية حول أهمية حماية البيئة وحقوقهم في هذا المجال.

5* .تطوير آليات للمراقبة*: تحتاج الدول إلى إنشاء أنظمة فعالة لمراقبة تطبيق القوانين البيئية وتوثيق الانتهاكات.

المصادر

1* .برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2012 **التعاون البيئي في أوقات النزاع والسلام.*

2* .اللجنة الدولية للصليب الأحمر 2011إرشادات لحماية البيئة الطبيعية في النزاعات المسلحة***

3* .البنك الدولي. (2020). **سياسات البيئة والتنظيمات في مناطق النزاع.*

4* .مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 2018الاستجابة الإنسانية في المناطق المتأثرة بالنزاع: الاعتبارات البيئية.***

5* .معهد القانون البيئي 2015حماية البيئة في النزاع المسلح: مراجعة عالمية.***

6* .مركز أبحاث القانون البيئي الدولي 2009القانون البيئي الدولي والنزاع المسلح**

7* .اتفاقيات حماية البيئة في أوقات النزاع المسلح. (2003). **مؤتمر القانون البيئي والنزاع المسلح.*

8* .التنوع البيولوجي والنظم البيئية في مناطق النزاع. (2021). **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

9* .الصليب الأخضر الدولي. (2017). **الأمن البيئي: حماية البيئة في حالات النزاع.*

10* .هيومن رايتس ووتش. (2016). **أثر النزاعات المسلحة على حقوق البيئة.*

11* .أكاديمية جنيف للقانون الإنساني وحقوق الإنسان. (2020). **حماية البيئة في النزاع المسلح: دليل.*

12* .مركز الحوار الإنساني. (2019). **التفاوض لحماية البيئة في النزاعات المسلحة

13* .رابطة القانون الدول 2018 تقرير حول حماية البيئة فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة

14* .مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. (2017) دور التنمية المستدامة في بناء السلام: الأبعاد البيئية.*

15*الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. (2022). **الحفاظ في النزاع: الأطر القانونية والسياسية*